من شهادة الظاهر للملتقط يعارض ذلك الظاهر ظاهر اخر مثله بان يقال الاصل والظاهر هو بان
يكون ملكا لانسان لكن لغيره وذكر في شرح الطحاوي هذا اذا اختلف ان كان ممكنا من اشهاد
فان لم يتمكن لعدم من يشهد على ذلك او لخوفه على ان ياخذ منه ظلما فالقول قوله مع اليمين بالاجماع
وكذا ضمان عليه في ترك الاشهاد قوله ويكفيه في الاشهاد اي بقول من سمعه بنشد لقطة
فلان وله على واحدة كانت اللقطة او اكثر قال في شرح الطحاوي ولو قال التقطت لقطة او ضالة
او قال عندي شيء ممن سمعه يسال شيئا فذلوه على فلما جاء صاحبها قال اهلكت لا ضمان عليه
وكذلك لو وجد لقطتين فقال من سمعه يسال فذلوه على درهم بقي عندي لقطتان وكذلك
لو قال عندي لقطة بري من الضمان وان كانت عشرا وهذا كله استحسان والقياس ان اخذها ليردها
على صاحبها وقال شمس الائمة الحلواني اذا رأى ما يكون في التعريف ان ينشد عند الاخذ ولو قبل
ان يردها فان فعل ذلك ولم يعرفها بعد ذلك كفى قوله فان كانت اقل من عشرة عرفها اياما او اكثر
كانت عشرا فصاعدا من ذلك هو الاصل قال القدوري في مختصره وهذا الذي ذكره هو رواية عن ابي حنيفة
وفي ظاهر الرواية مدة التعريف مقدرة بالحول الا ترى الى ما قال الحاكم في الكافي اذا وجد الرجل
لقطة عرفها حولا وكذلك قدره الطحاوي في مختصره وقال في شرح الطحاوي اذا التقط لقطة
فانه يعرفها سنة سواء كان الشيء نفيسا او خسيسا في ظاهر الرواية هذا لفظه وقال في الفتاوى
الولوالجية وعن ابي حنيفة انه قال ان كانت مائتي درهم فما في قيمتها يعرفها حولا وان كانت اقل من مائتي
درهم الى عشرة يعرفها شهرا وان كانت اقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى وعن ابي حنيفة
في رواية اخرى ان كانت مائتي درهم فصاعدا يعرفها حولا وان كانت عشرا فصاعدا يعرفها
شهرا وان كانت ثلاثا فصاعدا يعرفها يوما وان كانت دون ذلك بنظر حينئذ ويسرة ثم يضعها في كف
مقيده وقال شمس الائمة السرخسي وشيخ من هذا ليس بتقدير لازم بل يعرف القليل بقدر
ما يغلب على ظنه ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك وقال اصحاب الشافعي التعريف واجب
وهو قول مالك واحمد واعتبار الحول بما روى في صحيح البخاري مسندا الى ابي بن كعب قال
اخذت صرة مائة دينار فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها حولا
من يعرفها ثم اتيته فقال عرفها حولا فعرفتها ثم اتيته ثلاثا فقال احفظ عدتها
ووعاءها وكاءها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها وجد الامر بالتعريف حولا دليل ان النبي صلى
اعتبر الحول في الكرة وهذه مدة معينة لوجوب اداء الزكوة فكانت مدة تعريف اللقطة

ايضا لان اللقطة حقها التصدق بعد التعريف ان لم يوجد صاحبها ووجد ذلك
الرواية ان الحديث ورد في مائة دينار وعند قول ابو حنيفة اذا كانت اللقطة مائة دينار
او في معنى المائة بان تكون عشرة دراهم لان العشرة بقطع اليد بها في السرقة كالمائة
وتصلح ان تكون نهرا كالمائة فلما كانت في معنى المائة من هذا الوجه جعلنا مدة التعريف
في العشرة مثلها في المائة احتياطا بخلاف ما دون العشرة فانه ليس في معنى المائة فعرضنا
تقريره الى راي المبتلى به قوله وقيل الصحيح ان شيئا من هذه المقادير ليس بلازم ويفوض
الى راي الملتقط بهذا اشارة الى قول شمس الائمة وقد مر انفا قوله وان كانت اللقطة
شيئا لا يبقى عرفه حتى اذا خاف ان يفسد تصدق به ذكر هذا التعريف المسئلة القدوري
قال وفي شرح الطحاوي وان كانت اللقطة مما لا يبقى اذا اتى عليه يوم او يومين عرفها
فاذا خاف الفساد تصدق بها قوله وينبغي ان يعرفها في الموضع الذي اصابها فيه
البيع الصغير قال في شرح الطحاوي والتعريف انما يكون في ابواب المساجد وفي
الاسواق وقال في المنتقى والتعريف ان ينادي في الاسواق والمساجد من ضاع له
شيء فليطلبه عندي قوله وان كانت اللقطة شيئا يعلم ان صاحبها لا يطلبها
كالنواة وقشور الرمان يكره التقاطه اما حنث ذكر هذا ثم ذكر بعد المسئلة القدوري اعلم
ان ما يلتقط الملتقط على نوعين نوع لا يطلبه صاحبه كالنواة وقشور الرمان
في مواضع متعرفة فهو مباح للملتقط يجوز انتفاعه به ينبغي على مالك صاحبه حتى اذا
وجده في يد الملتقط اخذه منه استشاء ونوع اخر يطلبه صاحبه كالذهب والفضة
والعروض فلا بد فيه من التعريف وقشور الرمان ان وجدها متفرقة فهي من هذا النوع
وان وجدها في موضع واحد فهي من النوع الثاني وان وجدها في مواضع متعرفة فقد اختلف المشايخ
فيه والمختار انها من النوع الثاني والتفاح والكمثرى والحطب في المفازة بمنزلة واحدة
في خلاصة الفتاوى قوله قال فان جاء صاحبها بعد ذلك فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة
وان شاء ضمن الملتقط قال الحاكم في الكافي واذا وجد الرجل لقطة عرفها حولا فان
جاء صاحبها دفعها اليه وان لم يجيء فهو بالخيار ان شاء امسكها حتى يجيء صاحبها وان شاء
تصدق بها على ان صاحبها بالخيار اذا جاء ان شاء اجاز الصدقة وان شاء اختار

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)